مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان إنموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. اسماعيل ذياب خليل، أ.م.د. دينا محمد جبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1176
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان إنموذجاً)

بحث مستل من اطروحة دكتوراه في الدراسات الدولية

The Role of United States Policy in Controlling of Regional Balances in East Asia (China and Japan as a Sample)

A Research Extracted from the Doctoral Dissertation in International studies

الكلمة المفتاحية : السياسة الأمريكية، التوازنات الإقليمية، شرق آسيا، الصين واليابان.

Keywords: United States Policy, Regional Balances, East Asia, China and Japan.

م.م. اسماعيل ذياب خليل

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

الأستاذ المشرف أ.م.د. دينا محمد جبر

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Assistant Lecturer Ismail Thyab Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: esmail.thyab@law.uodiyala.edu.iq
Professor Supervisor Assistant Prof. Dr. Dina Muhammad Jabir
College of Political Sciences- University of Baghdad
E-mail: alrubaaydina2@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

في اطار التنافس الإقليمي والدولي بين اليابان والصين، تمكنت الأخيرة مع بداية القرن الواحد والعشرين، من بلورة حضور إقليمي فاعل ومؤثر في شرق آسيا وذلك عبر نجاحها بتوظيف قوتها وقدراتها الذاتية بدقة وحكمة وذكاء سعياً منها لتحقيق اهدافها وتأمين مصالحها إقليمياً، إذ تمكنت الصين من بلورة وضعٍ إقليمي يميل فيه توازن القوى لصالحها على حساب منافستها الإقليمية اليابان، لاسيما بعد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذا التحول في ميزان القوى الإقليمي لصالح الصين سيمهد لها، بطبيعة الحال إلى التحول مستقبلاً الى قطب عالمي رئيس ينافس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس في آسيا فحسب بل على الصعيد العالمي، وانطلاقاً من ذلك سعت السياسة الخارجية الأمريكية وضمن استراتيجية "إعادة التوازن في شرق آسيا" التي اعلنت عنها عام 2012، إلى الحيلولة دون تمكن الصين من تحقيق همينتها الإقليمية على مقدرات القارة الآسيوية لما يشكله ذلك من تهديد لنفوذها ومصالحها الاستراتيجية، فعملت السياسة الأمريكية على بناء استراتيجيتها لاحتواء هذا العملاق الآسيوي عن طريق تعزيز تحالفها سياسياً واقتصادياً وأمنياً مع اليابان الشريك الاستراتيجي في آسيا، كون اليابان تعد وفق المنظور الأمريكي القوى الآسيوية الوحيدة القادرة على موازنة قوة الصين المتصاعدة، لما تمتلكه من امكانات سياسية واقتصادية وتكنولوجية مؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المقدمـــــة

Introduction

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مزيجاً مركباً من القوى العسكرية والإقتصادية والمعرفية، بما لا نظير له في الامبراطوريات القديمة والحديثة، ولعل أهم ما يميزها قياساً بسابقاتها هو تفوقها العسكري الهائل وامتداد نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي الواسع إلى سائر انحاء العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من مقومات تعد القوى الوحيدة العظمى في عالم اليوم، وهي الوحيدة التي تمتلك القدرة على فرض وجهة نظرها على معظم السياسات الخارجية للدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية[1]، وانطلاقاً من ذلك فهي تتحكم في مجمل التوازنات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة، ومنها منطقة إقليم شرق آسيا التي تضم الصين واليابان، وذلك عبر اللجوء إلى سياسات الترغيب والترهيب في تفاعلاتها وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول الإقليم ودعم بعض الدول الإقليمية للقيام بأدوار محددة تنسجم مع مصالحها وغاياتها العالمية[2]. وبصدد ذلك سنبحث هذا الموضوع في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الرؤية الأمريكية لطبيعة التوازنات الإقليمية في شرق آسيا.

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في ضبط التوازن الإقليمي بين القوى الرئيسة (الصين– اليابان).

أولاً: أهمية البحث :

First : Importance of the Research:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات اهمها:

1- تتناول الدراسة بالتحليل دور السياسة الأمريكية في ضبط معادلة التوازن الاستراتيجي بين اكبر قوتين إقليميتين في منطقة شرق آسيا ومحاولة دفعهما لكبح طموحات إحداهما الأخرى لاستمرار الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

2- تستعرض هذه الدراسة أهمية كل من الصين واليابان في منطقة شرق آسيا وتأثيرهما على المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم.

ثانياً: اشكالية البحث :

Second: The Problem:

نظراً لما تمثله منطقة شرق آسيا–المحيط الهادي من اهمية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تحاول منع اي قوة من تحقيق هيمنة مطلقة على المنطقة وذلك عبر اعتماد استراتيجيات تضمن تحقيق موازنة شاملة بين القوى الإقليمية الكبرى. ولما كانت الصين هي الابرز في تحقيق التفوق الاقليمي فإن السياسة الأمريكية تحاول تحجيم قوة الصين ودورها في المنطقة عبر التعاون مع اليابان وقوة إقليمية اخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من التصادم معها، على الاقل غير الصريح.

ثالثاً: منهجية البحث :

Third: Methodology:

انطلاقاً مما تقتضيه طبيعة الدراسة من استخدام أكثر من منهج، فإن الباحث سيعمد إلى استخدام المنهج الوصفي لوصف حالة التفاعلات بين امريكا–الصين–اليابان، وبيان أثر هذه التفاعلات في منطقة شرق آسيا والمصالح الأمريكية فيها. والمنهج التحليلي لتحليل أثر السياسة الأمريكية على طبيعة التوازن الإقليمي القائم بين الصين واليابان وآلية ضبطه.

المبحث الأول

Section One

الرؤية الأمريكية لطبيعة التوازنات الإقليمية في شرق آسيا

American Vision of the Nature of Regional Balances in East Asia

تتميز السياسات الخارجية لدول إقليم شرق آسيا تجاه بعضها بعضاً بعدم اعترافها بوجود خطر مشترك يهددها، أي أن لها وجهات نظر مختلفة حول ما يهدد أمنها، فبعضها يتملكه خوف تاريخي من روسيا المجاورة للإقليم، والبعض الأخر ينظر بعين الريبة والقلق من الصين واحتمالية تنامي نفوذها الإقليمي وما قد يشكله من تهديد مستقبلي لمكانتها الإقليمية والدولية، أما البعض الأخر فلا يزال يخشى من استعادة اليابان لقوتها الشاملة من جديد، فكل طرف يتملكه الخوف من الطرف الأخر[3].

وازاء ذلك اصبحت كل دولة من دول الإقليم تسعى لبناء قوتها الذاتية أو البحث عن حليف قوي من خارج الإقليم بهدف موازنة قوتها مع القوى الأخرى التي ترى فيها خصماً لها يهدد مصالحها وسيادتها، كما هو الحال مع الصين–اليابان، كوريا الشمالية–كوريا الجنوبية، وبالتالي اصبحت هناك عملية توازن للقوى بين دول الإقليم وهذه العملية شكلت فيما بعد المنطلق الأساس لإدارة طبيعة التفاعلات فيما بينها ومنذ مدة ليست بالقصيرة، إذ اصبحت أولوية القوى الكبرى في الإقليم هو الحيلولة لمنع القوى الأخرى من أن تنفرد بمجريات التفاعل الإقليمي، أو أن تهدد باقي القوى، فهنا برزت عملية التوازن بوصفها عاملاً جوهرياً في عملية التفاعل الإقليمي، وهو ما كان له الدور الكبير في أن تشهد علاقات دول الإقليم استقراراً واضحاً انعكس إيجاباً في مجالات عدة ابرزها في المجال الاقتصادي، ومنذ عقد السبعينات من القرن الماضي إلى يومنا الحاضر.

وبذلك فإن طبيعة العلاقات بين دول الإقليم اصبحت وفق هذا المنطلق هي علاقات تعاونية أكثر منها تصارعية بعد أن فشلت احداها بفرض هيمنتها على الأخرى، ليس بين

القوى الإقليمية الكبرى(الصين واليابان) فحسب بل بين جميع مكونات القوى الإقليمية الأخرى، أي أن طبيعة العلاقات المتنامية بين هذه البلدان وزيادة المصالح وتشابكها وجدت صداها في الحد من السياسات التنافسية لصالح الأدوار المتعاونة، على الرغم من أن الهاجس الأمني كان ولا يزال هو السائد في طبيعة التفاعلات الإقليمية نتيجة استمرارية بعض الصراعات والنزاعات المعقدة في مناطق متعددة من الإقليم (قضية تايوان، الملف النووي لكوريا الشمالية، نزاعات الحدود، ملف التسلح... الخ) وهذا الأمر دفع بدول الإقليم إلى اعتماد سياسة التفاهمات والتوافقات المؤقتة، أكثر منه إلى استخدام القوى وفرض العقوبات[4].

وإزاء تباين الرؤى الأمنية لدول إقليم شرق آسيا تجاه ما ينبغي أن تكون عليه التفاعلات الإقليمية، فإن السياسة الخارجية الأمريكية لم تتبنى نهج منتظم لبناء نظام دولي إقليمي في شرق آسيا كما فعلت مع اوروبا (المتحدة ضد الخطر السوفيتي) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإنما اتبعت نهجاً قائماً على العلاقات الثنائية المتعددة كما هو الحال مع العلاقات الأمريكية–اليابانية، الأمريكية–الصينية، الأمريكية–الكورية الجنوبية[5]، فضلاً عن العلاقات غير الرسمية مع تايوان منذ عام **1979**[6]. ونتيجة لرضا وقبول معظم دول إقليم شرق آسيا بالدور الأمريكي الذي تعده الضامن الاساسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر علاقاتها المنفردة بالولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة أخذت تلعب دوراً كبيراً لتحقيق التوازن الإقليمي في شرق آسيا، واصبح دورها أشبه بدور حامل الميزان كما هو الحال مع دور بريطانيا تجاه القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر[7].

ففي اطار التعامل مع معادلة التوازن الإقليمي بين القوى الكبرى في إقليم شرق آسيا (الصين واليابان) فإن السياسة الخارجية الأمريكية ترى أن مصلحتها الاستراتيجية العليا تقتضي مقاومة أية قوة تسعى لفرض هيمنتها على إقليم شرق آسيا أو الاقاليم المجاورة الأخرى، وترى أنه ينبغي أن تكون مستعدة للقيام بذلك سواء بالاعتماد على جهودها الذاتية من خلال ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري في شرق آسيا أو من خلال العمل على تعزيز العلاقات

التعاونية مع جميع الدول المهمة في الشرق الآسيوي للإبقاء على الاحتمالات مفتوحة نحو عمل مشترك إذا ما دعت الظروف لذلك[8].

فالسياسة الخارجية الأمريكية في سعيها للمحافظة على التوازن الإقليمي القائم، تحاول لعب دور الموازن الخارجي في طبيعة العلاقات بين الصين واليابان على نحو يجعل كل منهما يسعى إلى التقرب من الولايات المتحدة بالشكل الذي يجعل له الغلبة على منافسه الاخر لقيادة اقليم شرق آسيا، أي أن كل طرف سيحاول استثمار علاقته مع الولايات المتحدة على حساب الطرف الأخر ليستأثر بالدعم الامريكي، لكن ذلك قد يصطدم مع الرغبة الامريكية كطرف ثالث في هذه المنافسة الصينية–اليابانية لفرض الهيمنة على الاقليم، ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمالات التنافس، ليس بين الصين واليابان فحسب بل مع الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وهذا ما يفسر اندفاع الأخيرة احياناً بإتجاه كبح القوى الصينية المتنامية اقتصادياً وعسكرياً وتحجيمها في الاقليم عن طريق تقوية تحالفها وتعزيز علاقاتها مع اليابان، واحياناً أخرى تندفع السياسة الخارجية الأمريكية بإتجاه معاكس وهو التقرب من الصين وعدم النظر اليها كعدو استراتيجي منافس لها في شرق آسيا، وإقامة علاقات شراكة معها[9]، وتذهب في الوقت نفسه إلى الدخول في منافسة سياسية واقتصادية شديدة مع اليابان التي تعد حليفها الاستراتيجي في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة[10].

فنجد أنه بعد تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الياباني في عام 2010، والإحلال محله كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن التطورات التكنولوجية والعسكرية التي شهدتها الصين، والتي مكنتها من تطوير أسلحة متطورة وإمكانية الدفع بالقوة حول العالم، وربما حتى الوفرة المالية للإنفاق بشكل هائل على سباق التسلح[11]، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت في عام 2012، إلى الإعلان عن "استراتيجية إعادة التوازن في شرق آسيا" التي تقوم في احد محاورها الاساسية على توثيق التعاون العسكري والأمني مع اليابان، وإعادة تشكيل التحالف الأمريكي معها، بما ينسجم مع مستجدات البيئة الإقليمية الجديدة، ولمواجهة تنامي قوة الصين وعدم السماح بإخلالها بالتوازن الإقليمي،

ويعد تعزيز هذا التحالف بمثابة رسالة إلى الصين تفيد بأن أي تحرك صيني ينبغي أن يفهم على أنه سيواجه بتحرك أمريكي– ياباني مشترك، وستكون من نتائجه عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للصين ومن ثم سيقوض الازدهار الاقتصادي في عموم آسيا[12]، وتنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك من أن تحالفاتها التقليدية مع القوى الآسيوية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة، كانت عاملاً حاسماً في تحقيق التوازن الإقليمي في شرق آسيا وانها تمكنت من ردع الصين عن التحول إلى قوة اقليمية مهددة[13].

ومن الجدير بالذكر أنه بعد وصول إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترمب" في كانون الثاني 2017، إلى البيت الابيض فإن ملامح السياسة الخارجية الامريكية أخذت تتجه إلى الاعتماد على استراتيجية جديدة في التعامل مع توازنات القوى الإقليمية في مناطق العالم المختلفة ولاسيما في إقليم شرق آسيا، والتي تعرف بـ(استراتيجية التوازن خارج المجال) وهذه الاستراتيجية الجديدة لا تختلف كثيراً من حيث الجوهر عن (استراتيجية إعادة التوازن في شرق آسيا) التي اطلقها الرئيس الأمريكي السابق "باراك اوباما". إذ تقوم فكرتها الاساسية على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة مهيمنة في القسم الغربي من العالم وهي في مأمن استراتيجي، بحيث لن تتمكن أية قوة من قهرها، فبدلاً من محاولة السيطرة على جميع الدول الأخرى والأخلال بتوازن القوى، عليها السماح للقوى الكبرى في الأقاليم الأخرى أن تتنافس مع بعضها فيما هي (أي الولايات المتحدة الأمريكية) توازن بينهما من بعيد، أي انها تشجع بقية البلدان على أخذ زمام المبادرة لمراقبة وعرقلة القوى الصاعدة، أما هي فلا تتدخل إلا عندما تقتضي الضرورة فحسب، وفي هذا المجال يصبح توازن القوى كبديل للهيمنة بصفته استراتيجية لحفظ التوازن عن بعد في المناطق الواقعة خارج الحدود الأمريكية، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتمكن من خفض الالتزامات الأمنية في الخارج البعيد، كتقليل عدد القواعد الأمريكية وتجنب نشر قوات أمريكية في اراضي الدول الأخرى، والاعتماد فقط على وحدات من القوات البرية والجوية للتأثير في توازنات القوى في حالات الضرورة القصوى، وهذا الأمر سيجنب الولايات المتحدة الأمريكية من أن تتحمل التكاليف الباهظة

التي يتطلبها ضمان أمن الدول الأخرى، وبذلك فإن مسؤولية امن الحلفاء ستكون على عاتقهم وبدعم أمريكي لأن لديهم مصلحة أكثر بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية في منع أي قوة أخرى من السيطرة عليهم[14].

فصعود الصين كقوة مهيمنة على النظام الإقليمي في شرق آسيا، بالتزامن مع تزايد الشكوك حول جدوى الضمانات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا، سيوفر لليابان حافزاً لتطوير قوتها الذاتية لتصبح قوة مكتفية ذاتياً من الناحية الاستراتيجية، وهو الأمر الذي ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية استغلاله، أكثر من التحسب له، بسبب خشيتها من عودة اليابان كقوى عظمى، وبالتالي بدلاً من محاولة احتواء كل من الصين واليابان في وقت واحد، فإن استراتيجية التوازن من خارج الحدود، تقوم على السماح لليابان والصين باحتواء بعضهما البعض، في حين تبقى الولايات المتحدة الأمريكية على مسافة بعيدة وآمنة منهما، وبالتالي ستعمل على تحقيق هدفها من خارج الحدود المتمثل بمنع الصين من أن تصبح قوة إقليمية مهيمنة في آسيا عن طريق السماح لليابان باحتواء الصين والتورط معها في المنافسات الأمنية بالمنطقة، وهو الأمر الذي سيحول دون انتصار الصين بأي حرب في آسيا[15].

لكن ذلك لا يعني أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن تحالفاتها الثنائية والمتعددة، وتتخلى عن تواجد قواتها البرية والبحرية والجوية في دول إقليم شرق آسيا، بل تقتضي تلك الاستراتيجية(*) استمرار التحالفات القائمة، وإعادة انتشار القوات العسكرية بما يسمح لها من مراقبة التطورات الجارية ولاسيما فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع أي تهديدات إرهابية قد تطال مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واراضيها، فضلاً عن حماية التجارة الأمريكية في الخارج من المخاطر والأنشطة الإرهابية التي تتعرض لها[16].

المبحث الثاني

Section Two

الدور الأمريكي في معادلة التوازن الإقليمي بين الصين اليابان

The American Role in the Regional Balance Equation between China and Japan

تعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان اطراف فاعلة في النظام الدولي، فاذا كانت الاولى تتحكم في كثير من التفاعلات الإقليمية بين الصين واليابان، فإن الأخيرتان هما طرفان دوليان بارزان ويمتلكان عناصر القوى والمكانة وتتوافر لديهما الرغبة والادراك السياسي في ضرورة ممارسة دورٍ عالمي. فبالنسبة إلى الصين فإن السياسة الخارجية الامريكية في علاقاتها مع الصين تقوم على اتجاهين هما:

الاتجاه الاول: يرى بأن الصين تشكل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاستناد إلى عدة حقائق منها: تنامي قوة الاقتصاد الصيني وما تبعه من تنامي لقوتها العسكرية وطموحها في فرض هيمنتها على شرق آسيا[17] وبالتالي فان هذا الاتجاه لا يرى وجود تقارب بينهما، بل العكس يذهب إلى حتمية الصراع التي قد تقود الى المواجهة العسكرية، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت ولا تزال تسعى للحيلولة دون ظهور قوة اسيوية، وان الصين قد كسرت هذه القاعدة وهي تحاول الان التقليل من التأثير الامريكي في آسيا ومنع اليابان والولايات المتحدة من التوصل الى صيغة غرضها عزل الصين او احتوائها[18]. ويدعو انصار هذا الاتجاه إلى التكثيف من الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى وتعزيز التحالفات العسكرية مع دول شرق آسيا لاسيما مع اليابان عبر تجديد الإتفاقية الأمنية الموقعة معها في عام 1951، والسعي للحد من حرية العمل الاستراتيجي للصين في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي لإضعاف دورها المتنامي في المنطقة والسيطرة عليه[19].

الاتجاه الثاني: يتمثل في الابتعاد عن تصور الصين عدوا للولايات المتحدة الأمريكية والدعوة إلى انتهاج سياسات معتدلة تجاهها لدفعها نحو الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي،

ويرى انصار هذا الاتجاه ومنهم رئيسا الولايات المتحدة الأمريكية السابقين "جورج بوش الأب" و "بيل كلينتون" بأن تطوير العلاقات الأمريكية مع الصين هو أمر في غاية الأهمية وذلك لتحقيق عدد من الأهداف ابرزها:

1- دفع الصين لتبني سياسات إيجابية لضمان الأمن والاستقرار العالمي من خلال ايقاف بيعها التكنولوجيا والاسلحة المتطورة للدول المعادية للسياسة الأمريكية ومنها كوريا الشمالية وايران.
2- دفع الصين وتشجيعها نحو تبني سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها في فرض هيمنتها الإقليمية على شرق القارة الآسيوية.
3- العمل على دفع الصين بإتجاه الالتحاق بالنظام الاقتصادي العالمي بهدف احداث تحولات في نظامها السياسي بإتجاه أن تكون دولة ليبرالية[20].

ومع انتهاء الحرب الباردة وحصول احداث وتغيرات دولية جوهرية، تغيرت طبيعة التشكيل الاستراتيجي الدولي وغيرت معها طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فبعد أن كانت علاقات البلدين متوافقة وقائمة على مجابهة الخطر المشترك المتمثل بالتهديد السوفيتي السابق، اصبحت علاقاتهما يطغى عليها العديد من التناقضات والخلافات في المجالات الإيديولوجية وحقوق الانسان والديمقراطية والتجارة الدولية فضلاً عن مشكلة تايوان وغيرها[21]. وامام تصاعد قوة الصين الإقتصادية والعسكرية مع بداية الالفية الثالثة، تصاعدت الدعوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول ضرورة الانتباه للخطر الصيني والتصدي له كونه اصبح يشكل تهديداً محتملاً للدور الأمريكي في إقليم شرق آسيا[22]، ولم تقف تلك الدعوات عند هذا الحد بل تعدته لتؤكد على ضرورة أن يتجه الدور الأمريكي في هذه المرحلة نحو احتواء الصين عن طريق دعم قوة اليابان وتعزيز التحالف الأمريكي معها باعتبارها القوى الوحيدة القادرة على موازنة قوة الصين في المنطقة، فضلاً عن توسيع أواصر التعاون مع دول شرق وجنوب شرق آسيا ودعم التعاون الدفاعي مع تايوان بهدف المحافظة على التوازن الاستراتيجي في الإقليم[23].

أما الصين التي لم تعترض خلال فترة الحرب الباردة على العلاقات الأمريكية وتعزيزها مع دول الإقليم سواء كانت الثنائية أم المتعددة، اصبحت تتحفظ باستمرار في ظل المرحلة الراهنة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز علاقاتها ولاسيما في الجانب الأمني مع دول الإقليم وخاصة اليابان لأنها تخشى من أن تستعيد الأخيرة قوتها الشاملة وما قد يشكله ذلك من تهديد للتوازن الإقليمي في غير صالح الصين[24]. كما أن الأخيرة أخذت تدعو دول الإقليم إلى تبني التعددية في طبيعة خارطة التفاعلات الإقليمية، وإعادة صياغة دول الإقليم لمفهوم الأمن بأنفسهم وهذا يفهم على أنه إقصاء للدور الأمريكي في الإقليم، وهو ما يدعم الدعوات التي ينادى بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين بوصفها باتت تشكل تحدياً وتهديداً للنفوذ الأمريكي. وبذلك ظهرت عدة رؤى حول الدور الأمريكي حيال الصين(المنافس الإقليمي، العدو، الشريك الاستراتيجي، العدو المتصلب...الخ) [25].

وامام بروز تلك الدعوات المتناقضة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة دورها حيال الصين بشكل يتوافق مع طبيعة المبادئ والأسس والأهداف التي يقوم عليها الدور الأمريكي وهي ضرورة فصل السياسة عن الاقتصاد في العلاقة مع الصين، وذلك لجملة عوامل أهمها[26]:

1- أن الصين قوة إقليمية كبيرة ومؤثرة في مجريات وقضايا الإقليم وتتوافق مع الأهداف الأمريكية في الحفاظ على السلام والاستقرار في شرق آسيا، كونها بحاجة إلى بيئة سلمية للنمو والازدهار.
2- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الولوج إلى الاقتصاد والمجتمع الصيني لتثبيت مصالحها وترسيخ أهدافها، فضلاً عن كون الصين تعد سوقاً ضخمة للسلع والبضائع الأمريكية
3- ثقل الصين السياسي والاقتصادي والعسكري وباعتبارها دولة نامية فإنها تلعب دوراً هاماً في حل الكثير من المشاكل الدولية بما فيها البيئة والمخدرات والهجرة غير الشرعية والطاقة وغيرها.

وإلى جانب ذلك فإن أصحاب العمل ورؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية يضغطون بإتجاه تفعيل العلاقات الاقتصادية مع الصين بعيداً عن اصحاب الدعوات الرامية إلى احتوائها، خاصة مع تصاعد العلاقات التجارية فيما بين البلدين والتي بلغت عام 2017، إلى نحو (635.3) مليار دولار أمريكي[27]، وبالتالي فان الصين فرصة لا يمكن الاستغناء عنها، كما أن هناك عاملاً آخر في غاية الأهمية يمنع استعداء الولايات المتحدة الأمريكية للصين، إذ أن ذلك الاستعداء قد يدفع الأخيرة إلى التحالف مع قوى دولية أخرى ترفض الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي مثل روسيا الاتحادية، الأمر الذي يجعل كلف المقاومة والمجابهة التي تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للاحتفاظ بالمركز العالمي، عالية وربما يصعب تحملها[28]. وانطلاقاً من ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استيعاب الصين وتوظيفها في إطار المشروع الأمريكي عبر إقامة علاقات متطورة معها قائمة على اساس الفصل بين السياسة والاقتصاد، أي إنها تمكنت من رسم حدود رئيسة بين القضايا الخلافية ذات الطابع السياسي والأمني، وبين العلاقات الاقتصادية، فاقتصادياً عُدت الصين على انها الشريك الأول في الإقليم وليس عدواً. الأمر الذي ادى إلى ظهور قناعات داخل الإدارة الأمريكية حول ضرورة منح الصين دوراً فعالاً للمساعدة في بناء بيئة إقليمية أمنية مستقرة سبيلا لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والاستمرار بدفع الصين نحو الدخول إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المتعددة الأطراف، وهو ما سيعمل على احتواء قوة الصين المتصاعدة وعدم تهديدها للدور الأمريكي والأخلال بالتوازن الإقليمي في شرق آسيا[29].

أما من الناحية السياسية والأمنية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حددت عدداً من المصالح الواجب تحقيقها في علاقتها مع الصين واهما: عدم السماح للصين بنقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة ولاسيما إلى الدول غير المرغوب فيها أمريكياً كإيران وكوريا الشمالية، لاسيما بعد توقيع الطرفين في أكتوبر عام 1994 اتفاقاً يتضمن تعهد الصين بالحد من بيع تكنولوجيا الصواريخ[30]، منع استخدام القوى ضد تايوان، الضغط على الصين لتفعيل دورها في حل ازمة الملف النووي لكوريا الشمالية وقضية الوحدة بين الكوريتين، توسيع

التجارة والاستثمارات، دفع الصين إلى إقامة علاقات أكثر تطوراً مع اليابان وهو ما سيحقق لها احتواء كل منهما في أن واحد[31].

وعليه فإن الطرفان يحتفظان بعدد من الأسس والمصالح المشتركة التي تدفعهما إلى التفاعل الايجابي وبصورة متزايدة لإيجاد بيئة سلمية، تساعد على استقرار الأوضاع في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي، وعدم استخدام القوى في حل القضايا المتنازع عليها، وما يدلل على أهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو تأكيد الرئيس الأمريكي السابق "باراك اوباما" خلال زيارته للصين عام 2014، بأن النهوض الصيني ليس مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، وذكر أن هناك فائدة من تعاون القوى الدولية الكبرى بدلاً من تصادمها، في تأكيد منه على أن الصين كقوة صاعدة ومزدهرة هي مصدر قوة للمجتمع الدولي، وسند في مواجهة التحديات الدولية المستجدة كتحديات البيئة والإرهاب والفقر وغيرها[32].

وبالاعتماد على ما سبق، يمكننا القول أن الدور الأمريكي حيال الصين يتميز بالتعقيد الشديد بسبب السعي لإيجاد الفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي، ومن ثم هو يتمحور بين الشراكة والصراع في آن واحد، وبالتالي فالسياسة الأمريكية لا تسعى إلى احتواء الصين بالشكل الذي مارسته ضد الاتحاد السوفيتي السابق وادت إلى انهياره، لأن انهيار الصين سيمكن اليابان من فرض هيمنتها على شرق آسيا وما قد يتبع ذلك من تقاطعات في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة ترى انها بحاجة إلى الصين كدولة قوية ومزهرة لموازنة القوى اليابانية في شرق آسيا ولاتخاذها سبباً منطقياً يسمح بإبقاء اليابان وكوريا الجنوبية فضلاً عن تايوان تحت مظلتها العسكرية، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى سوى إلى التأثير في البيئة القرارية للصين، ومحاولة ترويض قوتها الصاعدة وجعلها تصب في خدمة المشروع الأمريكي بالهيمنة على العالم.

أما بالنسبة إلى اليابان فهي تعد الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية في إقليم شرق آسيا وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية لاسيما مع انتقال مركز الثقل

الأمني والاقتصادي الإستراتيجي في العالم من الفضاء الأوروبي–الأطلسي إلى الفضاء الآسيوي الهادي[33]. فهناك جملة حقائق تميز حركة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليابان وهذه الحقائق لها صلة وثيقة بطبيعة الأهداف والمصالح التي تهدف إلى تحقيقها السياسة الأمريكية في شرق آسيا والمحيط الهادي، وأهمها دور التحالف الأمني بين الطرفين في استقرار المنطقة، ودور اليابان في ضبط العلاقة مع الصين والحفاظ على التوازن الإقليمي القائم، فضلاً عن أن الوجود العسكري الامريكي في اليابان يعد الركيزة الأساس للولايات المتحدة الامريكية في مواجهة احتمالات المستقبل، ومنها ضبط السلوك والدور الياباني في الإقليم خوفاً من انعكاساته المحتملة واحتمالية تبنيه لأنماط حركة جديدة تهدد التوازن القائم في الإقليم وبما يهدد المصالح الأمريكية. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من خلال دورها حيال اليابان زيادة دور الأخيرة في الإقليم، لكنها لن تسمح لهذا الدور بان يتطور ليصبح دوراً سياسياً وعسكرياً مؤثراً فيه، وأن تصبح قوة مهددة للدور الامريكي، وبالتالي فإن أحد أسباب التحالف الامريكي مع اليابان هو لمنع الأخيرة من أن تؤدي دوراً مهما في الإقليم عن طريق كبحها للدور الامريكي ضمن إطار الإتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين عام 1951[*]، وهو ما يتوافق مع العديد من الآراء داخل الولايات المتحدة لضمان بقاء الدور الياباني سلمياً ومدنياً[34].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمد في إطار دورها الإقليمي إلى احتواء الدور الياباني وكبح تناميه، إلا أنه في الوقت نفسه تعمل على دعم اليابان للقيام بتأدية دور إقليمي وعالمي متزايد ضمن اطر معينة وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية. ويتفاعل مع ما سبق ذكره قناعة متبادلة لكل من الطرفين بأهمية كل منهما للآخر، وهذه القناعة قائمة على وجهة نظر الطرفين المشتركة باستمرار الوضع الراهن في الإقليم، إذ إن هناك عدداً من المصالح المشتركة بين الطرفين ومنها دعم الارتباط الامريكي بالإقليم واستمرار وجودها العسكري لحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي الذي ترى فيه اليابان ضرورة لازدهارها الاقتصادي، وتشجيع الصين حتى تكون قوة ايجابية سياسياً واقتصادياً والدخول في

حوار استراتيجي معها، فضلاً عن تسريع فرص الحوار واللقاء والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية، فالطرفان يسعيان إلى تحقيق وبناء بيئة أمنية واقتصادية مستقرة من جهة، وتوفير الردع امام تنامي قوة الصين المهددة لمصالحهما في الإقليم وإيجاد الأرضية اللازمة لتفعيل التعاون المتعدد الأطراف ثنائياً وتعددياً من جهة أخرى[35].

وعليه يمكن القول بأن الحاجة الى علاقة سياسية قوية مع اليابان هي من صميم المصلحة الاستراتيجية الامريكية العليا تجاه مخاطر القضايا الأمنية في إقليم شرق آسيا ورغبات الصين بالهيمنة الإقليمية، فالولايات المتحدة الامريكية لن تكون قادرة على التوافق مع طموحات الصين الاقليمية، الا من خلال تحالف وثيق مع اليابان، وهو ما عملت على تفعيله في عام 1996، والتأكيد على أن هذا التحالف لم يفقد دوره المحوري في آسيا بعد انتهاء الحرب الباردة، واستمرت في اسناد هذا التحالف من خلال تمتين وجودها السياسي والعسكري في كوريا الجنوبية، وهو التواجد الذي يوفر الغطاء السياسي الذي تحتاجه عملية ادامة التحالف الامريكي مع اليابان[36]. وضمن هذا الإطار فإن التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في ظل المعاهدة الأمنية الموقعة عام 1951، يراد له أن يعمل على تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية في شرق آسيا والتي تتمثل بما يلي[37]:

1- منع بروز الصين كقوة إقليمية أو دولية مهددة للدور الأمريكي في شرق آسيا، وذلك عبر التعاون الوثيق والاستشارة في المجالات السياسية والعسكرية بين البلدين، فضلاً عن تكثيف الدعم الأمريكي لليابان لتوسيع دورها إقليمياً وحتى عالمياً لاسيما في مجالات حفظ السلام.
2- منع تصاعد الأزمات في القضية التايوانية عبر توفير الدعم والغطاء اللازم لها من خلال الوجود العسكري الامريكي في اليابان.
3- المحافظة على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية (عدم انهيار النظام السياسي في كوريا الشمالية، التوحيد السلمي، اخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية)، والعمل على إيجاد تعاون ثلاثي مع كوريا الجنوبية، وتأسيس مجموعات عمل للتحديات الأمنية.

4- بناء بيئة أمنية مستقرة لاستمرار الازدهار الاقتصادي في الإقليم الذي يخدم مصالح الطرفين. والعمل على بناء علاقات متناغمة مع القوى الكبرى كالصين والهند وروسيا.

وعليه فإن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تهدف بالدرجة الاساس إلى المحافظة على الوضع القائم في إقليم شرق آسيا الذي يضمن تَسيد الولايات المتحدة الأمريكية على حالة الاستقرار التي يشهدها الإقليم بفضل الحضور الأمني لها، وترسيخ مخاطر الأمن الإقليمي لدى الآسيويين من تنامي قوة الصين واحتمالية فرض هيمنتها الإقليمية لاسيما مع تفاقم النزاعات الحدودية القائمة بين الصين وجيرانها وعدم التوصل إلى تسويات بشأنها[38]. وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول أن التحالف الأمريكي–الياباني يعمد إلى الحد من تنامي دور الصين في الإقليم، ومن ثم فهو الأداة الرئيسة للدور الأمريكي في ضبط ادوار كل من الصين واليابان في أن واحد، ولعب دور الموازن بينهما. أي أن الدور الأمريكي في الإقليم يرمي إلى تأدية دور الموازن مع باقي القوى الكبرى، فضلا عن السعي لقيادة تفاعلات البيئة الإقليمية، والعمل على جعل ذلك الدور بمثابة المحور الاساس لتلك التفاعلات، مع التأكيد على مركزية العلاقات الأمريكية مع ابرز القوى المؤثرة وفي مقدمتها الصين واليابان.

الخاتمـــــــة

Conclusion

مع بداية سنوات القرن الواحد والعشرين ونتيجة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب وما اصاب الاقتصاد الأمريكي من كساد نتيجة المغامرات العسكرية المفرطة لاسيما في حربي العراق وافغانستان، فقد برزت قوى دولية جديدة صاعدة أخذت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المكانة الدولية وابرز تلك القوى الصاعدة هي الصين التي شهدت نمواً اقتصادياً هائلاً كان قد تجاوز نسبة الـ(10)% سنوياً، مما مكنها من القيام بعمليات تحديث عسكرية واسعة وتعزيز دورها الإقليمي وبالتالي الأخلال بتوازن القوى القائم في شرق آسيا لصالحها على حساب مصالح وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وانطلاقاً من الرؤية الأمريكية للصين بأنها اصبحت تمثل "السلطة المركزية" على الساحة الجيوسياسية في شرق آسيا وتملك الإرادة والقدرة على التعامل مع القضايا ذات الشؤون الإقليمية التي تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية، سعت السياسة الخارجية الأمريكية للعمل على تحجيم الدور الإقليمي للصين أو على الأقل التأثير في هذا الدور وضبطه على نحو يتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة وذلك عبر تعزيز تحالفاتها وشراكاتها مع القوى الإقليمية الاخرى وفي مقدمتها اليابان إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه السياسات إلى احداث تأثير في موازين القوى لصالح حلفائها في الإقليم. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تندفع إلى التحرك الاستراتيجي لبناء علاقة أكثر بنيوية مع كل من الصين واليابان القوتان الأكبر اللتان تتصارعان في المنطقة، بهدف كبح هذا الصراع والتقليل من حدته ومنع تفاقمه عبر موازنة القوى الشاملة بينهما، وجعل المعادلة الإقليمية بينهما قائمة على كبح جماح احداهما الأخرى، لضمان الاستقرار الإقليمي في شرق آسيا والحفاظ على الدور القيادي لأمريكا فيه.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) ياسين محمد العيثاوي، انس اكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الأداب، العدد السابع، كلية الأداب، الجامعة العراقية، 2013، ص290.

(2) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر، عمان، 2010، ص4 و6.

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص109–110.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الإقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد57، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014، ص201.

(5) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص110–111.

(6) ابتسام محمد عبد، الأستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، العدد26، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2005، ص115.

(7) برهان غايون وأخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص191.

(8) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص109–110.

(9) محمد سعيد ابو عامود، العلاقات الامريكية–الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد145، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص99.

(10) *Elena Atanassova-Cornelis, The US-Japan alliance and the rise of China: Implications for the East Asian security order and the EU's regional role,May 2010, p2.*

(11) حسن محمد حسين حمدان، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى...، صحيفة رأي اليوم، على الرابط الالكتروني(2018/9/22)

https://www.raialyoum.com/index.php

(12) خضير ابراهيم سلمان البدراني، عدنان خلف حميد البدراني، استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، مجلة السياسية والدولية، العدد30، الجامعة المستنصرية، 2016، ص175–176.

(13) محمد سعيد ابو عامود، العلاقات الأمريكية–الصينية، مصدر سبق ذكره، ص99.

(14) *John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt,The Case for Offshore Balancing A Superior U.S.Grand Strategy,p 73-74. on website:http://johnmearsheimer.Uchicago.edu/pdfs/ Offshore%20Balancing.pdf*

(15) كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الأمريكية، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص412.

(*) يرى منظرو "استراتيجية التوازن خارج المجال" بأن هذه الاستراتيجية لها فضائل كثيرة على الأمن القومي الأمريكي من خلال الحد من زج القوات الأمريكية في اراضي البلدان الأجنبية وتتمثل تلك الفضائل بما يلي: 1– التقليل من الأنفاق العسكري بما يسمح بالتوجه نحو البناء والاستثمارات في الداخل وتوفير حياة افضل للأمريكيين.2– التقليل من خطر الإرهاب الموجه للأمريكيين في الداخل والخارج لأنها تزيل المبرر الذي يعتمد عليه المتطرفون في مهاجمة القوات والمنشآت الأمريكية، من خلال احترام سيادة الدول الأخرى. 3– تجعل الولايات المتحدة الأمريكية في نظر الشعوب بمثابة المنقذ وليس المحتل، لأنه بمجرد أن يتم التعامل مع التهديد في الخارج يمكن للقوات الأمريكية العودة إلى الأراضي الأمريكية. المصدر:

i. *John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt,op.cit,p75.*

(16) كرار انور البديري، المصدر السابق، ص413.

(17) كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنة الامريكية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1995، ص19 .

(18) السيد امين شلبي، الصين في الفكر الاستراتيجي الامريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد136، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص36–37.

(19) حيدر زهير جاسم، التنافس الصيني–الياباني في إقليم آسيا–الباسيفيك، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص119.

(20) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، الطبعة الأولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000، ص152.

(21) نسيم طويلة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، 2017، ص158.

(22) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم الشمري، تحول القوى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2014، ص314.

(23) *Michael Beckley, The Emerging Military Balance in East Asia, How China's Neighbors Can Check Chinese Naval Expansion, the Massachusetts Institute of Technology, International Security, November 01, 2017,pp79.81.*

(24) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ، دراسات استراتيجية، العدد42، الطبعة الأولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000، ص23.

(25) باقر جواد كاظم، أدوار القوى الكبرى في اقليم آسيا الباسيفيك، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص165.

(26) اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، العدد36، المجلد2، الجامعة العراقية، 2017، ص416–417.

(27) التجارة الخارجية، مكتب تعداد الولايات المتحدة: على الرابط الالكتروني (2018/10/4) *https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5830.html*

(28) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص67.

(29) للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 22–24.

(30) ابراهيم حردان مطر، الاستراتيجية الامريكية تجاه الصعود الصيني، مجلة الحكمة، العدد58، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص28.

(31) للمزيد ينظر: باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الإقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص202.

(32) عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص315.

(33) كاظم هاشم نعمة، السياسة الآسيوية: القوى الوسطى في النظرية والتطبيق، كوريا الجنوبية، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص224.

(*) تم توقيع معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في 8 ايلول/سبتمبر 1951 في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية وبدأ العمل بها في 28 نيسان/ابريل 1952، بعد مصادقة الكونغرس الأمريكي عليها لتصبح اليابان حليفاً للولايات المتحدة المريكية التي احتفظت بقواعد وقوات عسكرية في الأراضي اليابانية. وشكلت إطاراً يحكم استخدام قوات الولايات المتحدة ضد التهديدات العسكرية الداخلية او الخارجية في المنطقة. وقد اجازت المعاهدة امكانية استخدام القوات الامريكية داخل اليابان لقمع الاضطرابات اذا طلبت الحكومة اليابانية وليس للمعاهدة تاريخ انتهاء، الا أن الدور المهم الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (1950م–1953م) ، وبروز أهميتها في الحرب الباردة وبسبب استمرار التهديدات الكورية الشمالية والانفاق العسكري الضخم للصين أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان، تم تجديد معاهدة" التعاون المشترك والأمن ، في 19 كانون الثاني من عام 1960، ومعاهدة التعاون قد سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان، الا انها لغت امكانية قيام الولايات المتحدة باستخدام قواتها داخل اليابان، كما نصت على مدة سريان عشر سنوات تستطيع بعدها اي من الدوليتن طلب انهائها باخطار الطرف الاخر قبل الانتهاء بسنة على الاقل، الا أن المعاهدة بقيت نافذة المفعول طالما لم يطلب احد انهائها كما أن كلا البلدين لم يكن له نية الاقدام على هذه الخطوة في حقيقة الامر. المصدر: فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي، الطبعة الثالثة، مطابع غباشي، طنطا–مصر، 1994، ص 232–235.

(34) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص170.

(35) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص170–171.

(36) مروان عوني كامل، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد91، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص71.

(37) باقر جواد كاظم، المصدر السابق، ص170–171.

(38) كاظم هاشم نعمة، السياسة الآسيوية: القوى الوسطى في النظرية والتطبيق، كوريا الجنوبية، مصدر سبق ذكره، ص224.

المصـــــادر

References

أولاً: الكتب :

I. برهان غايون وأخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005.

II. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر، عمان، 2010.

III. فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي، الطبعة الثالثة، مطابع غباشي، طنطا–مصر، 1994.

IV. كاظم هاشم نعمة، السياسة الآسيوية: القوى الوسطى في النظرية والتطبيق، كوريا الجنوبية، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

V. كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الأمريكية، دار السنهوري، بيروت، 2018.

VI. نسيم طويلة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، 2017.

VII. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

VIII. ياسين محمد العيثاوي، انس اكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2013.

ثانياً: البحوث والدراسات:

I. ابتسام محمد عبد، الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، العدد26، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2005.

II. ابراهيم حردان مطر، الاستراتيجية الامريكية تجاه الصعود الصيني، مجلة الحكمة، العدد58، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

III. اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، العدد36، المجلد2، الجامعة العراقية، 2017.

IV. باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الإقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد57، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014.

V. خضير ابراهيم سلمان البدراني، عدنان خلف حميد البدراني، استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، مجلة السياسية والدولية، العدد30، الجامعة المستنصرية، 2016.

VI. السيد امين شلبي، الصين في الفكر الاستراتيجي الامريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد136، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 1999.

VII. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ، دراسات استراتيجية، العدد42، الطبعة الأولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000.

VIII. كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنة الامريكية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1995.

IX. محمد سعيد ابو عامود، العلاقات الامريكية–الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد145، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2001.

X. مروان عوني كامل، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد91، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007.

XI. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، الطبعة الأولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح :

I. **باقر جواد كاظم، أدوار القوى الكبرى في أقليم آسيا الباسيفيك، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.**

II. **حيدر زهير جاسم، التنافس الصيني–الياباني في إقليم آسيا–الباسيفيك، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.**

III. **عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم الشمري، تحول القوى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2014.**

رابعاً: الانترنت :

I. **حسن محمد حسين حمدان، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى...، صحيفة رأي اليوم، على الرابط الالكتروني:**

https://www.raialyoum.com/index.php

II. **التجارة الخارجية، مكتب تعداد الولايات المتحدة: على الرابط الالكتروني:**

https://www.census.gov/foreigntrade/balance/c5830.html

خامساً : المصادر الأجنبية:

I. *Elena Atanassova-Cornelis, The US-Japan alliance and the rise of China: Implications for the East Asian security order and the EU's regional role,May 2010.*

II. *John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing A Superior U.S. Grand Strategy, p 73-74. on website : http: // johnmearsheimer . Uchicago. Edu / pdfs / Offshore %20 Balancing. Pdf.*

III. *Michael Beckley, The Emerging Military Balance in East Asia, How China's Neighbors Can Check Chinese Naval Expansion, the Massachusetts Institute of Technology, International Security, November 01, 2017.*

The Role of United States Policy in Controlling of Regional Balances in East Asia (China and Japan as a Sample)

A Research Extracted from the Doctoral Dissertation in International studies

Assistant Lecturer Ismail Thyab Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala
Professor Supervisor Assistant Prof. Dr. Dina Muhammad Jabir
College of Political Sciences- University of Baghdad

Abstract

The crime of enforced disappearance had a significant impact over a victim and family members, requiring integrated compensation programs, including restitution of rights, rehabilitation, and financial compensation, for their losses. Furthermore, moral compensation for their satisfaction.

The importance of this research lies to clarify international instruments and Iraqi legislation which affirmed the right of children to compensation for the crime of enforced disappearance and gave specific importance to vulnerable group of victims, in addition to indicate to what Iraq fulfills its obligations in that respect.

Therefore, the researcher divides the research into an introduction and three sections, the first section is allocated, to demonstrate the international instruments concerned with children's rights to compensation, and forms of compensation are included by these instruments, while the second and third section are illustrated, the impact of international instruments in Iraqi legislation and forms of compensation that included in Iraqi legislation. Finally, the research is completed, to a conclusion that implied the most important results and suggestions.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq